

«حماية» الشريعة فى الدستور!

عندما أخبرنا الله عز وجل بأن الإسلام سىظل مصوناً محفوظاً (إننا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون)، لم يفوض أحداً فى هذه المهمة فرداً كان أو مؤسسة أو هيئة أو جماعة. كان سبحانه يعلم أن قوة إيمان المسلمين، فى معظمهم، بدينهم وحبهم له هما خير حافظ من أى محاولة للإساءة إليه سواء من بعض الذين ينتسبون إليه أو غيرهم.

فلم تقتصر محاولات النيل من الإسلام على خصومه، بل كان هؤلاء دائماً أقل قدرة على الإساءة إليه مقارنة ببعض أتباعه الذين ظل أخطرهم عليه هم من يجهلونّه، أو يسعون إلى استغلاله لمصالح صغيرة، أو يغالون فى الدفاع عنه دون مُقتضى فيفعلون فعل الدبة التى تريد أن تبعد ذبابة عن صاحبها.

ولا يعرف هؤلاء الذين يحاولون القيام بدور حراسة الشريعة الإسلامية أنهم يسيئون إليها عندما يغالون فى مواقفهم ويزاود بعضهم على بعض. وقليل بين هؤلاء هم الذين يعترفون بأخطائهم عندما يكتشفون أن الإسلام ليس فى حاجة إلى حارس يحافظ عليه، ويصرون على منهجهم الذى يغلق أهم باب لجاذبية الإسلام فى العالم كله وهو الاجتهاد الحر واستخدام العقل الذى يميز الإنسان على غيره من المخلوقات ويجعله جديراً بالتكريم الإلهى.

ولهذا كله، ولغيره من أسباب لا يتسع المجال لها، يخطئ من يظن أن الشريعة الإسلامية تحتاج إلى حماية أو تمكين في الدستور الجديد أو أن مجتمعنا ينقصه التدين أو يتطلع إلى من يحرس له شريعته أو ينتظر من يحدد له مرجعية دينية أياً كان دورها أو وظيفتها.

فلا كهنوت ولا سلطة دينية، وبالتالي لا مرجعية في الإسلام. فما المرجعية في أي شأن ديني إلا سلطة يؤخذ منها ولا يُرد عليها، ويُرجع إليها ولا ترجع هي إلى غيرها، وتحتكر الرأي والتفسير والإفتاء.

وهذا خطر جد عظيم على الإسلام، وليس فقط على الأزهر الشريف الذي يُراد جعله مرجعية نهائية وفقاً لأحد الآراء ومرجعية أساسية في رأي آخر، بلا أساس في الدين ولا سند في تاريخ أهل السنة والجماعة ولا مبرر في الواقع. فلا يمكن أن يكون الأزهر العظيم مجلساً لتشخيص مصلحة النظام، ولا يجوز أن يكون شيخه مرشداً أعلى، على النسق الشيعي الإيراني. ولذلك تنطوي أي إشارة إلى مرجعية الأزهر في الدستور على خطر مزدوج عليه وعلى الإسلام في آن معاً. فأما الخطر على الإسلام فهو واضح بسبب تعارض مثل هذا النص مع أخص خصائص الدين الحنيف الذي لا يعرف كهنوتاً أو سلطة دينية. وأما الخطر على الأزهر فيعود إلى أن اعتباره المرجعية النهائية أو حتى الأساسية سواء في تفسير مبادئ الشريعة، أو فيما يتصل بأمورها بوجه عام، يحوّله إلى ساحة للصراع ويجعله غنيمة يسعى كل من يتطلع للسيطرة على البلاد إلى الظفر به والهيمنة عليه.

وهذا هو أقصر طريق إلى دولة غريبة على الإسلام بل تتناقض مع الأساس الذي يقوم عليه، وإلى تقويض دعائم الأزهر ومكانته التي كان قد بدأ في استردادها بعد طول غياب ودوره الذي سيتحول من جامع عظيم

وجامعة رائدة فى العالم الإسلامى كله إلى ما يشبه سلطة دينية أو أداة لمثل هذه السلطة إذا نص الدستور الجديد على أنه المرجعية النهائية أو المرجعية الأساسية فى مجال الشريعة الإسلامية. فليس فى هذا النص أى حماية للشريعة، بل خطر على الإسلام مثله فى ذلك مثل النص المقترح لإنشاء مؤسسة رسمية للزكاة. فهذا خطر على إحدى الفرائض الإسلامية الأساسية إذا أساءت المؤسسة المقترحة التصرف فى الأموال التى تجمعها من المسلمين أو لم تنفقها كلها أو بعضها فى المصارف الشرعية المحددة للزكاة.

فليس هناك ما يضمن أن يظل أداء هذه المؤسسة سليماً طول الوقت، ولا ما يدرء مخاوف من إمكان تسلل الفساد إليها. فإذا حدث ذلك، كيف يكون موقف الإنسان المسلم حين يقف بين يدي ربه، وهل يحاسب لأنه لم يؤد الزكاة إلى مستحقيها واستسلم لمن فرضوا عليه من أعلى تفويضهم فى إنفاقها، أو تكون المحاسبة لهؤلاء الذين لم ينفقوها فى مصارفها الشرعية؟ وأليس فى ذلك خطر أكيد على فريضة أساسية ومخاطرة فعلية بها؟

والحال أن هذا ليس إلا نذراً يسيراً من الأسئلة التى لابد أن يثيرها التغيير الجوهري الذى يسعى إليه البعض فى دور الأزهر وفى التعامل مع فريضة الزكاة فى الدستور الجديد. وليت من يظنون أنهم يمكّنون الشريعة أن يتمهلوا ويدركوا أنها لا تحتاج إلى من يحميها فى الدستور أو غيره.